



Dialogue on Globalization

FACT SHEET
FES GENEVA

صحيفة وقائع
مؤسسة فيدرش إيبيرت – جنيف
مايو 2009/ رقم 4

عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: شرح وتوضيح شستيفين جراملينج

الأساس القانوني

تمثل المادة 12 من اتفاقية مراكش (1994) الأساس القانوني للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فهي تقدم شروط الانضمام بصفة عامة جدا. وطبقا لهذه المادة الطويلة التي تتكون من ثلاث فقرات فقط "يجوز لأي قطر أو إقليم جمركي" مستقل تماما في علاقاته التجارية الخارجية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية "وفق شروط يتم الاتفاق عليها مع المنظمة". وهذه الصيغة مبهمه جدا وتفتح الباب أمام أعضاء منظمة التجارة العالمية لفرض التزامات مشددة على الدولة الراغبة في الانضمام إليها رغم وجود خطوط إرشادية إجرائية وفنية مفصلة¹. علاوة على ذلك، ألزمت الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية نفسها في الفقرة رقم 42 من إعلان الدوحة الوزاري (2001) "بتيسير وتعجيل" عملية انضمام أقل البلدان نموا إلى عضوية المنظمة. وأدى ذلك إلى وضع خطوط إرشادية لانضمام أقل البلدان نموا تم اعتمادها بموجب قرار المجلس العام سنة 2002². إلا أن ثلاثا من أقل البلدان نموا انضمت إلى المنظمة بعد ذلك وهي نيبال (2004) وكمبوديا (2004) وكيب فيرد (2008) ولم تتمكن من تحقيق الاستفادة الكافية من هذا القرار.

لمنظمة التجارة العالمية مهام عالمية على الرغم من أن عضويتها لا تغطي "العالم" بأسره حتى الآن. فهي تضم 153 عضوا بالمقارنة بالأمم المتحدة التي تضم 192 عضوا. وليست منظمة التجارة العالمية منتدى يقتصر على أعضائه دون غيرهم كما كان حال الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) الذي بدأ بعضوية 23 دولة فقط سنة 1947. ولكي تنضم دولة ما إلى منظمة التجارة العالمية لا بد أن تمر بعملية مطولة ومعقدة بل ومرهقة في أغلب الأحوال. ورغم ذلك يبدو أن عضويتها ما تزال جذابة فقد انضمت إليها 25 دولة منذ 1995، وفي مايو 2009 كانت هناك 29 دولة أخرى تسير رسميا في الطريق إلى الانضمام (انظر الإطار رقم 1).

الإطار رقم 1: الدول التي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حسب تاريخ طلب الانضمام

الجزائر (1987)، الاتحاد الروسي (1993)، روسيا البيضاء (1993)، السودان (1994)، أوزبكستان (1994)، سيشيليس (1995)، فانواتو (1995) واختتمت المفاوضات سنة 2001، كازاخستان (1996)، إيران (1996)، أذربيجان (1997)، أندورا (1997)، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية (1997)، ساموا (1998)، الجمهورية اللبنانية (1999)، البوسنة والهرسك (1999)، بوتان (1999)، اليمن (2000)، البهاما (2001)، طاجيكستان (2001)، أثيوبيا (2003)، ليبيا (2004)، العراق (2004)، أفغانستان (2004)، جمهورية صربيا (2004)، جمهورية الجبل السود (2004)، ساو تومي وبرنسيب (2005)، اتحاد جزر القمر (2007)، غينيا الاستوائية (2007)، وليبيريا (2007).

ما تزال سوريا (2001) تنتظر قرارا من المجلس العام بشأن الطلب المقدم منها.

المصدر: جدول ملخص عمليات الانضمام من:

http://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/status_e.htm
(التشاور في 26 مايو 2009)

¹ انظر WTO:WT/ACC/10/Rev.3 (28/11/2005)

² انظر WTO:WT/COMTD/LDC/12 (5/12/2002)

- I. معارضة بعض الأطراف المعنية لمطالب إصلاح الإطار القانوني الوطني في المرحلة السابقة للانضمام.
- II. ضغط لقبول شروط منظمة التجارة العالمية زائد "WTO Plus" التي تحدد مساحة السياسة وتضيق اختيار طرق التنمية.
- III. منافسة أجنبية أشد تجبر المؤسسات غير التنافسية على إعادة الهيكلة أو حتى إلى الإغلاق (بما في ذلك من آثار سلبية على التوظيف) وتزيد الأمر صعوبة أمام تكون الشركات الوطنية.
- IV. زيادة التعرض للصدمات الخارجية بسبب ارتفاع زاوية الانفتاح.

أفكار واقتراحات

تعتبر عضوية منظمة التجارة العالمية خطوة ضرورية للدولة التي ترغب في التكامل في النظام التجاري متعدد الأطراف، إلا أن مدى تحقيق الفوائد المرتقبة وتقليل التكلفة المتوقعة يتوقف على شروط الانضمام التي تم التفاوض عليها، وقوة المؤسسات الوطنية، ووجود السياسات التكميلية المحلية (الاجتماعية) المناسبة.

النظرة إلى الخمس وعشرين دولة التي انضمت إلى المنظمة منذ 1995 حسب القواعد الجديدة تدل على وجود حقوق امتياز والتزامات كثيرة تفوق ما لدول أخرى على نفس مستويات التنمية. وكان المطلوب من هذه الدول أيضا أن تدخل في اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف و/أو العديد من المبادرات القطاعية بعيدة المدى ("WTO Plus") وهذا يقود إلى السؤال:

لماذا تقبل الدول المنظمة شروطا أكثر تشددا من الأعضاء، أو حقوق امتياز مساوية للدول الأكثر تقدما وقد تزيد عنها؟

ويمكن تقديم الاقتراحات الثلاثة التالية:

أولاً: يجب إصلاح عملية الامتياز بدرجة تسمح بالفحص الدقيق لمستوى وأفاق التنمية في الدولة المتقدمة للعضوية. يجب منع المفاوضات الثنائية لأنها تخضع بدرجة كبيرة إلى القوة، وفيما عدا ذلك يكون للدول الحق في إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية منفصلة. يجب عدم فرض شروط ("WTO Plus") على الدول المتقدمة للانضمام.

ثانياً: يجب منح أقل البلدان نموا شروط انضمام أفضل تتفق عليها الدول أعضاء المنظمة، وهذا أمر حاسم بالنسبة لآفاق تنميتها ومستقبل قدرتها التفاوضية، لأن الامتيازات التجارية تمثل "أوراق التفاوض" في الجولات التفاوضية.

تبدأ عملية الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية بقيام الدولة الراغبة في الانضمام بتقديم طلب رسمي مكتوب³، وبعد ذلك يصدر المجلس العام قراره بشأن هذا الطلب ويتكويّن فريق عمل مفتوح لجميع الدول المعنية أعضاء المنظمة. بعد ذلك تقدم الحكومة التي طلبت الانضمام مذكرة تشرح فيها أنظمتها التجارية والقانونية، تليها جلسات لطرح الأسئلة وتقديم الأجوبة مكتوبة، وبناء على ذلك تبدأ عملية المفاوضات المكثفة على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف حول شروط الانضمام. تركز المفاوضات متعددة الأطراف على الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية وأنظمتها. أما في المفاوضات الثنائية فإن كل عضو من أعضاء فريق العمل يتفاهم مع الدولة المتقدمة للعضوية على الالتزامات المعينة الخاصة بالانضمام إلى السوق.

ويجب حينئذ تطبيق الشروط الأشد على أساس الدولة الأولى بالرعاية. وتكون حصيلة هذه المفاوضات "اتفاقية الانضمام" التي تتكون من تقرير فريق العمل وجدول البضائع والخدمات. وبمجرد أن يعتمد المجلس العام هذه الوثائق تصبح الأساس القانوني للدولة المنظمة التي تصبح عضواً كاملاً للعضوية بعد ثلاثين يوماً من تاريخ قيامها بإبلاغ المنظمة بتصديق مجلسها التشريعي على اتفاقية الانضمام.

تعكس شروط الانضمام النهائية التوازن بين الحقوق والالتزامات التي تتمثل عادة في الفرص والتحديات التالية:

المزايا والفرص المرتقبة

- I. زيادة فرص التصدير وتنوعها بالحصول - بطريقة مضمونة قانوناً وشفافة وقابلة للتنبؤ - على وضع الدولة الأولى بالرعاية في أسواق جميع الدول الأعضاء في المنظمة.
- II. زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الرئيسية مما يؤدي إلى تحسين نقل التكنولوجيا والقدرة الإنتاجية والتنافسية، وتحسين الأجور والعلاقات مع المؤسسات الوطنية.
- III. الوصول إلى آلية فض المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- IV. تقوية الإطار القانوني الوطني.
- V. أحقية الحصول من المنظمة على المساعدة الفنية، وبناء القدرات والمشروعات الجديدة لمساعدة التجارة.

³ للاطلاع على مقدمة مختصرة لعملية الانضمام، انظر WTO: Understanding the WTO, Geneva 2008

ثالثاً: يجب إجراء مناقشات أوسع حول تداعيات عضوية منظمة التجارة العالمية في الدول المتقدمة للانضمام. يجب استشارة جميع الأطراف المعنية مثل البرلمانين ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني. يجب أن تكون هذه الأطراف على علم تام بالقواعد والتنظيمات الجديدة التي سنتبناها، وأن تطوعها وتحقق الاستفادة التامة منها.

ومن المعترف به دولياً أن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية غير نزيهة، ومرهقة، وخاضعة لسياسات القوة مما يعرض شرعية هذه العملية ومصادقية المنظمة ذاتها للخطر. وأنه لمن صالح منظمة التجارة العالمية ومن صالح أعضائها أن تجعل عملية الانضمام إليها أكثر توافقاً مع التنمية.

مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب جنيف
شتيفين جراملينج مسؤول برنامج التجارة والتنمية
sgrammling@fes-geneva.org